الأمم المتحدة

A/C.5/57/SR.53

الجمعية العامة
الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
3 March 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثالثة والخمسين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد شارما ..... (نيبال)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (تابع)

البند ١٥١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (تابع)

البند ١٢٦ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

البند ١١٢ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (تابع)

مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لمركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية

تنظيم العمل

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-36587(A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (تابع)
(A/57/680, A/57/681 and A/57/772/Add.3)

البند ١٥١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (تابع) (A/57/682, A/57/683 and Add.1, A.57/756 and A/57/772/Add.1)

١- **السيدة أودو** (نيجيريا): تكلمت باسم المجموعة الإفريقية بشأن تمويل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون فقالت إن التزام الأمم المتحدة بوقف مدِّ الصراع في سيراليون ساعد على منع تفاقُم الأزمة في ذلك البلد، وسهَّل عودة السلام في النهاية. وأضافت أنه على الرغم من الهدوء، ما زالت التحديات الأمنية مستمرة، لذلك يجب على الأمم المتحدة أن تظل مرتبطة في سيراليون ارتباطاً بنّاءً، بغية المحافظة على السلام الذي تحقَّق وتوطيد أركانه.

٢- وقالت إن تقرير الأمين العام الخامس عشر عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (S/2002/987) وضع خمسة معايير لتقرير سرعة وتيرة الإنهاء التدريجي للبعثة المعتزم إجراؤه. ويحتوي التقرير أيضاً على خطة لتخفيض حجم العنصر العسكري في البعثة، سيخفض عدد أفراد القوات بموجبها إلى ١٣ ٠٠٠ فرد بحلول شهر آب/أغسطس ٢٠٠٣، وإلى ٥ ٠٠٠ في أواخر سنة ٢٠٠٤. وإذ لاحظت أنه يبدو أن ثمة تعجيلاً بالعملية، تساءلت ما هي المعايير التي وجَّهت هذا القرار. وأكدت أن الإنهاء التدريجي المعجَّل شيء مرغوب فيه، شريطة أن يكون مصحوباً بتنمية القدرات الوطنية اللازمة لضمان استمرار السلام والاستقرار. وقالت إن الأمانة العامة يجب أن تسترشد بهذه الاعتبارات وهي تواصل رصد الحالة في سيراليون. وفي هذا الصدد أعربت عن رغبتها في معرفة إن كانت قد قدمت الخطط المفصلة لما تبقّى من عملية الإنهاء التدريجي التي طُلِبَت في الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٤٧٠ (٢٠٠٣)، بما في ذلك خيار الانسحاب السريع وخيار الانسحاب البطيء، وهذا يتوقف على حالة الأمن.

٣- وأضافت أنه يجب على الأمانة العامة، وهي تصوغ استراتيجية خروج، أن تسترشد بالدروس المستفادة وأفضل الممارسات في بعثات أخرى، وكذلك بالأحوال الأمنية في سيراليون وفي المنطقة بأسرها. ويجب أيضاً أن تأخذ في الحسبان الحاجة إلى بناء قدرة حكم قانون كافية بتدريب شرطة مدنية، وتعيين مُرشَّحي ضباط شرطة، وتطوير بنية تحتية كافية، وتعزيز نظام القضاء.

٤- وإذ أشارت إلى أن المبلغ المقترح للبعثة في السنة ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وأوصت به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، يعكس الإنهاء التدريجي المتوقع، شددت على ضرورة توفير موارد كافية للبعثة لمعالجة أي تغييرات تشغيلية تحدث أثناء فترة التنفيذ. وكان من المفروض أن ينظر مجلس الأمن في خطط لزيادة تخفيض البعثة بعد أن يتلقّى الخطط التفصيلية لما تبقّى من عملية الإنهاء التدريجي، حالما تبدأ المرحلة الثالثة. وأضافت أنها تأمل ألاّ يُتَّخَذَ أي إجراء فيما يتعلق بتخصيص الموارد يمكن أن يحكم مسبقاً على قرار مجلس الأمن.

٥- وسألت ما هي الخطوات التي تتخذها الأمانة العامة لتخفيض المعدلات العالية لشغور الوظائف في البعثة، وأعربت عن تأييدها لتطبيق اللامركزية على سلطة التعيين على الصعيدين المحلي والإقليمي، مما يمكِّن البعثات من تلبية احتياجاتها من الموظفين بسرعة أكبر. وأخيراً أكدت أهمية المحافظة على عدد كاف من الموظفين أثناء الإنهاء التدريجي.

٦- **السيد أوبامي** (غابون): تكلم باسم المجموعة الإفريقية فرحب بالتقدم المحرز في نشر العنصرين المدني والعسكري في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقال إن هذا سيساعد على ضمان نجاح المرحلة الثالثة من البعثة. ولما أثبتت البعثة أنها واحدة من أكثر البعثات تعقيداً في تاريخ حفظ السلام بالأمم المتحدة، لكنها ضرورية، فإن استمرار النجاح يتوقف على نشر القوات وتعيين وتدريب أفراد الشرطة المدنية لتوفير استراتيجية خروج منسجمة.

٧- وقال إن حجم البلد، والوضع المتقلب، والمهام الحاسمة التي تشملها ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تجعل من الضروري توفير موارد كافية للبعثة، بما في ذلك زيادة عدد الموظفين في عنصر حقوق الإنسان. ولمّا كان من المتوقع إصدار ميزانية جديدة، في نهاية سنة ٢٠٠٣، تعكس الولاية الموسعة للبعثة، تود المجموعة الإفريقية أن تستطلع فضائل إعطاء الأمانة العامة سلطة ربط موارد لشغل الوظائف الهامة في البعثة إلى أن تنظر الجمعية العامة في الميزانية الجديدة في دورتها الثامنة والخمسين. وقال إنه يلزم أكثر من ذي قبل تفويض سلطة لربط موارد بسبب الوضع المتغير على الأرض، كما تبيَّن من الحوادث المؤسفة التي وقعت مؤخراً في مقاطعتي إيتوري وبونيا.

٨- وقال إن المجموعة الإفريقية قلقة من استمرار المعدلات المرتفعة لشغور الوظائف في البعثة، فهذا يشكل عقبة أمام تحقيق هدف استعادة السلم والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتدعو إدارةَ عمليات حفظ السلام ومكتبَ إدارة الموارد البشرية إلى معالجة هذه المسألة في سياق تمويل جميع عمليات حفظ السلام.

٩- وأضاف أن المجموعة تُذكِّر بالنتائج والاستنتاجات والتوصيات السابقة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات في الأمم المتحدة واللجنة الاستشارية بشأن عقد خدمات المطارات في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وترحب بجهود الأمانة العامة لتبديل العقد الحالي بترتيبات لتوريد خدمات بواسطة توليفة من الوحدات العسكرية وبعض البلدان المساهمة بقوات ومقاول مدني دولي. غير أنها تأمل أيضاً أن يتم إصلاح أوجه النقص التي عيَّنتها هيئات المراقبة إصلاحاً تاماً، وأن تتخذ الأمانة العامة الخطوات اللازمة لمعاقبة المقاولين على عدم الأداء وفقاً لأحكام عقودهم.

١٠- وقال إن المجموعة تطلب من إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب خدمات الدعم المركزي ضمان إنفاذ نظام وقواعد الشراء في المنظمة بصرامة. فمن الضروري اتباع أفضل ممارسات الشراء وأن توضع مدونة قواعد آداب معرَّفة بوضوح لضمان الشفافية والإنصاف ومساءلة كل الموظفين المعنيين.

١١- **السيد ياماناكا** (اليابان): كرر الإعراب عن دعم حكومته لأنشطة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقال إن وفده أحاط علماً بأن الأمين العام سيقدم تقريراً إلى مجلس الأمن في شهر أيار/مايو يضمِّنه توصيات لتوسيع دور البعثة، وستقدم ميزانية جديدة لِيُنظر فيها قبل نهاية سنة ٢٠٠٣. وأحاط الوفد علماً أيضاً بتوصية اللجنة الاستشارية بالمحافظة على ميزانية البعثة وملاك موظفيها، في غضون ذلك، بنفس مستوياتها الحالية. غير أنه يودُّ أن يشير أيضاً إلى أن الجمعية العامة قررت، في الفقرة ٤ من الفرع طاء من قرارها ٢٣٣/٤٩ ألف، أن تقوم الجمعية بالنظر في ميزانيات البعثات التي تتعرض ميزانياتها لاحتياجات متقلبة وإقرارها مرتين في السنة، الأولى في ١ كانون الثاني/يناير والثانية في ٣٠ حزيران/يونية. بناءً على ذلك، يجب أن تُقِرَّ اللجنة الخامسة احتياجات ميزانية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة من ١

تموز/يولية إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ فقط. وأضاف أن وفده يتوقع، عندما تقدم الميزانية الجديدة، أن تكون جميع الوظائف مبررة تبريراً كاملاً من حيث العمليات، والهيكل التنظيمي، وعبء العمل، كما طلبت اللجنة الاستشارية.

١٢- **السيد انغونغولو** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن وفده يود أن يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل غابون باسم المجموعة الإفريقية. وأضاف أن التطورات الأخيرة تهدد بتقويض التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية نحو استعادة السلم والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتحقيق الأهداف التي يُسعى إلى تحقيقها في إطار التكامل الإقليمي؛ وذلك مصدر قلق عميق لجمهورية تنزانيا المتحدة، التي هي جارة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ودولة عضو في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي.

١٣- وقال إن جمهورية تنزانيا المتحدة بلد فقير. غير أنها منحت اللجوء للأشخاص الفارّين من الاضطرابات الواقعة في الدول المجاورة منذ حصولها على الاستقلال في سنة ١٩٦١. وشكل تدفق اللاجئين ضغطاً قوياً على مواردها القليلة أصلاً، وأدى إلى حدوث تدهور في البيئة وارتفاع في عدد الجرائم. ومن شأن استتباب السلم والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يشجع العودة الطوعية للاجئين، وبذلك يخفف العبء عن كاهل جمهورية تنزانيا المتحدة كدولة مضيفة.

١٤- وقال إن الحاجة تدعو إلى زيادة الموارد المخصصة لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتمكينها من تنفيذ مهام ولايتها بفعالية. وأضاف أن وفده استمد تشجيعاً من قرار مجلس الأمن إرسال بعثة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لتقييم الوضع في عين المكان ويأمل أن يسهِّل ذلك تقرير الاحتياجات الفعلية لبعثة الأمم المتحدة في البلد.

١٥- وختم كلمته بالقول إن حكومته مستعدة للتعاون مع الأمم المتحدة لإعادة السلم والأمن إلى نصابهما في منطقة البحيرات الكبرى ويأمل أن يواصل المجتمع الدولي أداء دوره.

١٦- **السيد أغييمان** (غانا): قال إن وفده يودُّ أن يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل غابون باسم المجموعة الإفريقية. وإذ يلاحظ أن الأمين العام سيقدم تقريراً إلى مجلس الأمن في شهر أيار/مايو يتضمن توصيات بتوسيع دور بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يسأل الأمانة العامة عن العمليات المزمع أن تقوم بها البعثة في المستقبل، ويسألها إن كانت تنوي تعزيز وجود البعثة في منطقة إيتوري. وأشار إلى أن حكومتي فرنسا وجنوب إفريقيا قالتا إنهما مستعدتان لإرسال قوات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية للمشاركة في القوة الدولية. ويودُّ أن يعرف ما سيكون عليه دور تلك القوة وكيف ستتعامل مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٧- وفيما يتعلق بتقديم خدمات المطارات في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، سأل كيف تم تجديد العقد على الرغم من عدم أداء المقاول في عدة مناسبات ودون مراجعة تقارير الأداء. وقال إن المقاول، كما لاحظت اللجنة الاستشارية (A/57/772/Add.10, para. 48)، شكل مجموعة شركات مع شركة توريد أغذية ليحصل على العقد. غير أنه ليس من الواضح ما هي الخدمات التي ستقدمها هذه الشركة. وأضاف أن الأمم المتحدة، بموجب العقد الجديد، ستسدد إلى المقاول تكاليف إيواء الموظفين الدوليين. ويود أن يعرف إن كانت التكاليف المرتبطة بذلك قد ذُكِرَت في وقت عملية العطاءات للتمكين من إجراء مقارنة عادلة بين مختلف مقدمي العطاءات.

١٨- وفي الختام لاحظ أن الميزانية المقترحة للبعثة تنص على نشر ١٢٠ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة، وطلب معلومات عن عدد المتطوعين من كل جنسية.

١٩- **السيدة أودو** (نيجيريا): قالت إن وفدها يودُّ الحصول على نفس المعلومات عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

٢٠- **السيدة بولارد** (مديرة شعبة تمويل عمليات حفظ السلام): ردت على النقاط التي أثيرت فقالت إنه حصل انخفاض في معدلات شغور الوظائف في بعثتَي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي سيراليون، مقارنة بالفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونية ٢٠٠٢. وفيما يتعلق بالبعثة التي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كان معدل الوظائف الشاغرة، في ٣٠ نيسان/إبريل ٢٠٠٣، قد انخفض من ٣٨ في المائة إلى ١٩ في المائة من وظائف الموظفين الدوليين، ومن ٤٧ في المائة إلى ٨ في المائة من وظائف الموظفين الوطنيين، ومن ٦١ في المائة إلى ١ في المائة من متطوعي الأمم المتحدة. وفي البعثة التي في سيراليون، كانت المعدلات ١٩,٤ في المائة من وظائف الموظفين الدوليين، و٨,٣ في المائة من وظائف الموظفين الوطنين، و٦ في المائة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة، مقارنة بـ ٢٣ في المائة، و١٦ في المائة، و٢٦ في المائة على التوالي، في ٣٠ حزيران/يونية ٢٠٠٢.

٢١- وقالت إنها أحاطت علماً، بعناية، بالأسئلة التي طُرحت بشأن تقديم خدمات المطارات في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسترد عليها في المشاورات غير الرسمية.

٢٢- وقالت إن ميزانية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أُعدت على أساس قوة قوامها ٠٠٠ ١٣ فرد. ومع أن اللجنة الاستشارية أوصت باعتماد كامل المبلغ الذي طلبه الأمين العام، أوصت باشتراكات مقررة برقم أصغر من ذلك، آخذة في الحسبان وفورات مقدارها ٣٤ مليون دولار يتوقع أن يسفر عنها تخفيض حجم العنصر العسكري في البعثة إلى ٠٠٠ ١١ فرد. وإذا لم يحدث تخفيض هذا العنصر، وتصبح الأموال الإضافية لازمة، ستطلب الأمانة من الجمعية العامة أن تقرر اشتراكات معادلة للمبلغ الإضافي اللازم في إطار الاعتماد الذي ووفق عليه أصلاً، كما حدث في الفترة المالية الجارية. وقالت إنها سترد على الأسئلة التي طُرحت بشأن تطبيق المعايير في المشاورات غير الرسمية.

البند ١٢٦ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

استعراض معدلات السداد لحكومات الدول المساهمة بقوات (تابع) (A/57/774)

٢٣- **السيد هامرشيدت** (كندا): تكلم باسم استراليا ونيوزيلندا أيضاً، بالإضافة إلى بلده، فقال إن الدول الأعضاء الثلاث ساهمت بقوات ومراقبين وشرطة مدنية لعمليات حفظ السلام بسبب القيمة العالية التي تعطيها لدور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين. وهي تعلق أهمية بالغة أيضاً على إدارة عمليات حفظ السلام بكفاءة وفعالية، بما في ذلك نظام بسيط وشفاف ومنصف لسداد التكاليف إلى البلدان المساهمة بقوات.

٢٤- وقال إن معدل السداد يجب أن يكون منصفاً للبلدان المساهمة بقوات، ولنظام حفظ السلام ككل، وينبغي أن يعكس التكاليف الإضافية التي تتكبدها البلدان المساهمة بقوات عندما تشارك في عمليات حفظ السلام، وكذلك الوضع القائم على الأرض. وينبغي أيضاً أن يعطي المعدَّلُ توجيهاً لصلاحية وتحليل البيانات ولوتيرة الاستعراض، ويجب

أن يقوم على مبادئ المراقبة المالية ومراجعة الحسابات وتأكيد تسليم الخدمات.

٢٥- وأشار إلى أن الجمعية العامة طلبت من الأمانة العامة في قرارها ٥٥/٢٧٤، بناءً على توصية اللجنة الخامسة، أن تجري استعراضاً شاملاً لمنهجية تكلفة القوات. وقال إن الاستعراض كان موضع ترحيب، لكنه جاء أقل شمولاً مما كان متوقعاً. فمع أنه تناول قضية تواتر الاستعراضات زيادةً على ما حدث من قبل، لم يفعل شيئاً يذكر في منهجية تقرير السداد باستثناء إضافته عنصرين جديدين للصيغة التي كانت موجودة. وسيكون من المفيد أن نعرف المزيد عن الآثار الإدارية والمالية للتغييرات المقترحة، وعلى وجه الخصوص كيف يمكن لمبادئ التحقُّق والمراقبة المالية أن تنطبق على التكاليف الطبية السابقة لنشر القوات، والتدريب المتصل بحفظ السلام. وقال إن الحاجة تدعو إلى إجراء استطلاع على مستوى الخبراء لأنه سيكون من الصعب على اللجنة أن تحكم على المقترحات المقدمة دون أن تعرف آثارها الكاملة أوَّلاً.

٢٦- **السيدة بولارد** (مديرة شعبة تمويل عمليات حفظ السلام): ردت على القضايا التي أثارها ممثل اليونان في الجلسة السابقة للجنة، متكلماً باسم الاتحاد الأوروبي، فقالت إن الجمعية العامة طلبت في السابق من الأمانة العامة أن تجري استعراضات لمعدلات السداد القائمة على المنهجية القديمة المعتمدة في سنة ١٩٧٣ ونقحت المعدلات استناداً إلى هذه الاستعراضات. وعملاً بقرار الجمعية العامة ٥٥/٢٢٩، نظر الفريق العامل لما بعد المرحلة الخامسة، المعني بإجراءات تقرير سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، في المنهجية الراهنة المستخدمة في حسابات المعدلات القياسية لسداد التكاليف إلى البلدان المساهمة بقوات، لكنه فشل في التوصل إلى توافق في الآراء على هذه المسألة. وفيما بعد، طلبت الجمعية العامة في قرارها ٥٥/٢٧٤ من الأمين العام أن يقدم منهجيةً لسداد تكاليف القوات واستبياناً لكي يقدَّم إلى البلدان المساهمة بقوات، ويقدمهما إلى الجمعية العامة لإقرارهما. وقُدِّمَ التقرير المعروض أمام اللجنة استجابةً لهذا الطلب.

٢٧- وأضافت قائلة إنه بالنظر إلى الطبيعة التقنية لهذه المسألة، لعل الدول الأعضاء تودُّ أن تشكل فريقاً عاملاً فنياً لاستعراض معدلات السداد. وستقدم الأمانة العامة الدعم اللازم لهذا الفريق.

٢٨- وفي موضوع الشفافية، قالت إن المنهجية المقترحة وضعت تكاليف مختلف العناصر بغية السداد على قدم المساواة ونصت على استقصاء استبياني ليُرسَلَ إلى كل الدول المساهمة السابقة والحالية بقوات ووحدات شرطة. بالإضافة إلى ذلك، عندما يُدفع سداد تكاليف القوات عن بعثة بعينها، يُدفع إلى جميع البلدان المساهمة بقوات في الوقت نفسه.

٢٩- وفيما يتعلق بالمراقبة المالية وتسليم الخدمات المؤكدة، كان التحقق والمدفوعات تتم بالاستناد إلى التقارير الشهرية المصدقة عن عدد القوات، التي تستند بدورها إلى الأرقام الحقيقية للقوات المنشورة. وقالت إن هذا الإجراء يتفق مع ترتيبات سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، وبموجبها تستند قيمة السداد الفعلي إلى البلدان المساهمة بقوات إلى تقارير التحقق من المعدات المنشورة. وإذا قررت الدول الأعضاء أن يُوَسَّعَ مبدأ تسليم الخدمات المؤكد على نحو يتجاوز تفسير الأمانة العامة الراهن، ويشمل معايير نوعية، فإن الأمانة العامة ترحب بإرشادٍ بشأن المعايير المراد تطبيقها.

٣٠- وفيما يتعلق بشمول متنوعات جديدة معزولة في المنهجية، أضيفت التكاليف الطبية اللاحقة لنشر القوات إلى المنهجية، عملاً بالاقتراح رقم ٢ الذي قدمه الفريق العامل لما بعد المرحلة الخامسة. واقتُرِحَ شمول هذه التكاليف في

معدلات السداد القياسية دون حاجة إلى التحقق من إجراء فحوص طبية بعد النشر، لأنه يفترض أن الدول الأعضاء ستُجري فحوصاً طبية بعد نشر القوات حرصاً على رفاه جنودها. وإن ترتيبات السداد الحالية لإعادة طلاء المعدات بالألوان الوطنية بعد إعادتها إلى البلد من منطقة البعثة مشابهة لذلك من حيث أن المنظمة لم تفرض التحقق من الحاجة إلى إعادة الطلاء.

٣١- وفيما يتعلق بإضافة التدريب المتعلق بحفظ السلام، أبدى الفريق العامل لما بعد المرحلة الخامسة تأييده لإدراج هذه التكاليف بموجب ترتيبات طلب التوريد الموقع مع البلدان المساهمة بقوات على أساس كل حالة على حدة، أو كجزء من المعدل القياسي للسداد. وتبيَّن من استعراض الخيارَين أن إدراج هذه التكاليف في حساب المعدلات القياسية للسداد يكون امتثالاً لمبادئ البساطة والشفافية والسداد العادل، بينما استخدام ترتيبات طلب التوريد يستدعي دعماً إدارياً إضافياً للمفاوضات مع البلدان المساهمة بقوات، على أساس التكاليف الفعلية، وهذه قد تختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر. يضاف إلى ذلك أن وضع الدليل المقترح بشأن التدريب لعمليات حفظ السلام سيكون بمثابة أساس أكثر قياسيةً وتوحيداً للسداد العادل بواسطة المعدلات القياسية.

٣٢- وفيما يتعلق بقول ممثل الاتحاد الأوروبي إن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية اقترحت إجراء استعراض إجمالي للمسألة، قالت إنه لم تقدم أية توصية محددة بشأن هذه المسألة. وأوصت اللجنة الخامسة بأن يُطلب من الفريق العامل لما بعد المرحلة الخامسة أن ينظر في المنهجية الحالية، التي يقوم على أساسها حساب المعدلات القياسية للسداد. وأوصت اللجنة الاستشارية في تقريرها المؤرخ ٤ نيسان/إبريل ٢٠٠١ (A/55/887) بأنه، ريثما يجرى استعراض شامل لمنهجية تسديد تكاليف القوات، قد ترغب الجمعية العامة في النظر، كترتيب خاص، في زيادة معدلات السداد الشهرية القياسية بنسبة تتراوح بين ٤ و٦ في المائة. وأوصت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن يُنظر في إمكانية الرجوع إلى فريق من الأفراد المؤهلين ليدرس ويقدم مقترحات بشأن المنهجية والعناصر التي تستند إليها. وقد أخذ قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٧٤ تقرير اللجنة الاستشارية في الحسبان.

٣٣- وأخيراً، بشأن مسألة المعلومات الشاملة عن الآثار المالية للقرار الذي يُتَّخذ بشأن المنهجية، لا تنشأ الآثار المالية إلا لدى اعتماد الجمعية العامة لمنهجية. ويمكن للجمعية العامة، إن أرادت ذلك، أن تطلب من الأمانة العامة أن تقدم إليها الآثار المالية على أساس منهجية معتمدة، ولهذه الغاية يُجرى استقصاء اختباري لجميع البلدان المساهمة السابقة والحالية بقوات. لكن، بناء على معدل الردود التي وصلت على الاستقصاءات السابقة، ينبغي للجمعية العامة أن تقدم إلى الأمانة العامة إرشاداً بشأن عدد الردود اللازمة لكي تفي بمعيارها للمعلومات "الشاملة".

البند ١١٢ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (تابع)

مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لمركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية

(A/57/7/Add.26 and A/57/761)

٣٤- **السيد خميس** (رئيس دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان في شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قدم تقرير الأمين العام عن مخطط الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لمركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة

التجارة العالمية (A/57/761) فقال إن المخطط وضع بعد مشاورات مع منظمة التجارة العالمية والمركز الدولي للتجارة العالمية؛ وأحاطت لجنة الميزانية والمالية والإدارة، التابعة لمنظمة التجارة العالمية علماً بالمخطط. وبناءً على توصية من الجمعية العامة سيوضع تقدير تفصيلي ويقدم إلى الجمعية العامة وإلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في الخريف.

٣٥- قُدِّمت وثيقتان إلى اللجنة: مخطط ميزانية بسيط (A/57/761)، حُسبت فيه الاعتمادات بالفرنك السويسري، وتقديرات أولية صدرت في الوثيقة A/58/6 (section 13)، حُسبت فيها بدولار الولايات المتحدة.

٣٦- كانت اللجنة الخامسة في الماضي توصي الجمعية العامة بان تحيط علماً بالوثائق ذات الصلة ريثما تقدم التقديرات المفصلة.

٣٧- **الرئيس:** أخبر اللجنة بأن تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذا الصلة واردٌ في الوثيقة A/57/7/Add.26.

٣٨- **السيد هوانغ** سويكي (الصين): ذكَّر مستمعيه بأنه في عدد من المناسبات السابقة، بما فيها الاجتماع الحكومي- الدولي السنوي للفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية، والدورة الخامسة والثلاثين لمركز التجارة الدولية، والدورة التنفيذية الحادية والثلاثين لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، قدم ممثلو الصين ومجموعة الدول العربية اقتراحات بشأن نشر جميع الوثائق الرسمية المتصلة بمركز التجارة الدولية بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية الست. وأُقرت جميع هذه الاقتراحات وتقرَّر تقديمها إلى الجمعية العامة للنظر فيها. غير أن مخطط الميزانية المعروض الآن على اللجنة لا يبدو أنه يعكس النفقات الإضافية لنشر الوثائق باللغتين العربية والصينية وكذلك باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية والروسية.

٣٩- ولما كان مخطط الميزانية، لهذا السبب، غير كامل، ولما كان مركز التجارة الدولية يحتاج إلى مزيد من الوقت لاتخاذ الترتيبات النهائية لإصدار الوثائق بالعربية والصينية وإدخال التعديلات اللازمة على الميزانية، ينبغي تأجيل المشاورات غير الرسمية بشأن المسألة.

٤٠- **السيد خميس** (رئيس دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان في شعبة تخطيط البرامج والميزانية): قال إن الأمانة العامة على علم بالمناقشات التي أجريت في إطار الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية المشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة التجارة العالمية بشأن نشر الوثائق باللغتين العربية والصينية وبشأن إجراءات المتابعة. وقرر مجلس التجارة والتنمية للأونكتاد، من حيث المبدأ، أن من المستصوب أن تصدر الوثائق المعنية بكل اللغات الرسمية الست, وأن يقدِّم اقتراحاً بذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. ورهناً بموافقة الجمعية العامة، قررت لجنة الميزانية والمالية والإدارة لمنظمة التجارة العالمية أن تدفع ٥٠ في المائة من التكلفة الإضافية لإضافة اللغتين العربية والصينية.

٤١- ولم تُدخل الأمانةُ العامة هذه التكاليف في مخطط الميزانية لأنها تنتظر اتخاذ الجمعية العامة قراراً في هذه المسألة، لكنه يعتقد أن بالإمكان استيعابها في تقديرات الميزانية الحالية.

٤٢- **السيدة غويكوتشيا** (كوبا): سألت إن كان من الواقعي أن نتوقع استيعاب التكاليف الإضافية لنشر الوثائق باللغتين العربية والصينية في مخطط الميزانية الحالي. وقالت أيضاً إنها تود أن تعرف إن كانت التقديرات الأولية ستنقح عندما توافق الجمعية العامة على الاقتراح ذي العلاقة.

٤٣- وفي النهاية طلبت معلومات أخرى عن سبب عدم تنفيذ الاستعراض النهائي للترتيبات لإدارية عند اكتماله وإن

كانت نتائجه ستترك أثراً على مخطط الميزانية والتقديرات الأولية.

٤٤- **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه أحاط علماً بأن المخطط المقترح يبين زيادة مقدارها ٥,٤ في المائة بالقيم الحقيقية، وهذا يمثل عشرة أضعاف الزيادة التي اقترحها الأمين العام في الميزانية العادية. ويبدو أن ميزانية مركز التجارة الدولية تزداد كل سنة، وبالنظر إلى أن الولايات المتحدة تدفع ٥٠ في المائة من تكاليفها فإنه قلق إلى حد ما لعدم تحديد الأولويات وعدم تقديم اقتراحات لإزالة الأنشطة التي فات أوانها. وقال إنه يود أن يعرف إن كانت الأمانة العامة تستطيع تقديم أي توضيح في هذا الصدد.

٤٥- السيد **خميس** (رئيس دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان في شعبة تخطيط البرامج والميزانية): ردَّ على الأسئلة التي طرحتها ممثلة كوبا فقال إن الأمانة العامة لم تزد على أن ذكرت إمكانية تغطية تكاليف إصدار الوثائق باللغتين العربية والصينية في إطار مخطط الميزانية الموجود لمركز التجارة الدولية، إذا وافقت الجمعية العامة على إضافة هاتين اللغتين. وأضاف أن مخطط الميزانية أُعدَّ وفقاً للإجراء الذي أوصت به اللجنة، وعكس مجموع احتياجات برنامج عمل مركز التجارة الدولية للسنتين القادمتين. ولم توافق الجمعية العامة على تقديرات الاحتياجات هذه لأنها عرضة للتغيير. وإنما اكتفت بالإحاطة بها علماً واستأنفت مناقشتها لها كجزء من نظرها في الميزانية ككل. لذلك، لا توجد لدى الأمانة العامة أي خطط لمراجعة التقديرات الأولية. وفي غضون ذلك، تأخر الاستعراض المشترك للترتيبات الإدارية لمركز التجارة الدولية لأن الأمانة العامة كانت مشغولة بإعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ولم تتمكن من استشارة منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية في هذه المسألة. وسيجرى الاستعراض في المستقبل القريب ويقدم تقرير عنه إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين.

٤٦- وردَّ على سؤال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية فأكد أن تقديرات الميزانية الأولية لمركز التجارة الدولية لم تشمل في الحقيقة زيادة مقدارها ٥,٤ في المائة، لكن الزيادة يجب أن تقاس لا على سقف زيادات الأمين العام للميزانية البرنامجية، وإنما على متوسط الزيادة في الجزء الرابع من الميزانية البرنامجية (التعاون الدولي من أجل التنمية). وإن أنشطة مركز التجارة الدولية متفقة مع أولويات المنظمة لأنها تقع تحت عنوان الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التي أعطتها الجمعية العامة أولوية.

٤٧- **السيدة غويكوتشيا** (كوبا): قالت إن وفدها يعلق أهمية بالغة على أنشطة مركز التجارة الدولية، لا سيما برامجه للمساعدة التقنية، وسيَدرُس تخصيصه للموارد عندما تنظر الجمعية العامة في الميزانية الإجمالية في دورتها الثامنة والخمسين. غير أنها ما زالت قلقة على الطريقة التي ستُدفع بها التكاليف الإضافية الناتجة عن إصدار الوثائق باللغتين العربية والصينية. وبينما تقبل توضيح الأمانة العامة بأن مخطط الميزانية مجرد مخطط، فهو يقوم على الاحتياجات المتوقعة ولذلك ينبغي أن يشمل التكاليف الإضافية التي هي موضوع النقاش، فهذا هو المنطق.

٤٨- **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده أيضاً يقدِّر عمل مركز التجارة الدولية، ويتفق مع الأمانة العامة في أن الجمعية العامة أعطت أولوية عليا للتجارة الدولية. غير أن مخطط ميزانية مركز التجارة الدولية احتوى على طلب محدد جداً للوظائف الإضافية في وقت تقتضي فيه المنظمة أن يحدد كل مديري البرامج أولوياتهم، ويعينوا الأنشطة التي فات أوانها وتحقيق وفورات في التكاليف. ومن

المؤكد أن من المعقول توقُّع أن يفعل مركز التجارة الدولية نفس الشيء.

٤٩- **الرئيس:** قال إن اللجنة ستتلقّى مزيداً من الردود على الأسئلة في المشاورات غير الرسمية.

٥٠- **السيدة غويكوتشيا** (كوبا): قالت إنه وإن كان وفدها لا يعترض على تلقّي مزيد من المعلومات من الأمانة العامة في المشاورات غير الرسمية، فإن الإجراءات السليمة تقتضي أنَّ الأسئلة التي تطرح في الجلسات الرسمية يجب أن يُجاب عليها في الجلسات الرسمية، لأن السؤال والجواب عندئذ يردان في محاضر هذه الجلسات.

٥١- **السيد هوانغ** سويكي (الصين): قال إن وفده يأمل في أن يقدم ممثلو مركز التجارة الدولية مزيداً من التفاصيل عن الترجمة إلى اللغتين العربية والصينية واستخدامهما، وأن تنعكس الاقتراحات التي تقدمها الصين ومجموعة الدول العربية في مقترحات الميزانية في المستقبل.

تنظيم العمل

٥٢- **الرئيس:** قال إنه، في ضوء المناقشات التي جرت في الجلسة السابقة للجنة، أصدرت اللجنة الاستشارية توصياتها بشأن تقرير الأمين العام عن الحالة المالية للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في الوثيقة A/57/7/Add.27.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.